

## العراق في حماية الحشد الشعبي

ابراهيم الزبيدي  
كاتب عراقي

إن الدولة لا تكون دولة تحترم نفسها ويحترمها شعبها، ثم يهابها أعداؤها، إن لم يكن لها جيش قوي متحد ومهاب وقادر على الدفاع عن سيادة وطنه، وحماية كرامة أهله الذين يتفقون عليه وعلى تأهيله وتسليحه من قوت عيالهم، وإن كانت بهم خصاصة. ولكننا في دولة العراق الجديدة كان لنا جيش، ثم تم اغتياله من زمن طويل.

فقد استغل قادة الأحزاب الكردية والإسلامية المتحالفة والمالية لدولة الولي الفقيه ظروف الغزو الأميركي الذي أقدم على تنصيبهم ملوكا على العراق، فاصروا على حل الجيش العراقي الوطني العريق السابق، بحجة أنه جيش صدام حسين، وأنشأوا جيشهم الذي للموا جنوده وضباطه وقادته من أحزابهم وميليشياتهم وقبائلهم، وفق نظام الحصص الذي أعطاهم الوطن وأهله غنائم تقاسموها بينهم، بالتراضي، حسب حجم الحزب وسلاحه، وقوة الدولة الخارجية التي تحميهم.

ولكن حتى هذا الجيش المملع من أحزاب الولي الفقيه وميليشياته العراقية العربية الشيعية والكردية لم يسلم من حقد الحرس الثوري الإيراني، بل ظل يرسل عصاباته لتقتال الوطنيين المخلصين من قادته، وظل يتربص به الدوائر، ويعمل بصمت وخبث وتقية

من أجل إزالته وتحقيره، ليتمكن في النهاية من مسخه وتفزيمة وتولية امره لقادة ميليشياته التي لا تخاف ولا تستحي من إعلان حقدتها على ذلك الجيش، وتهيب نفسها لتكون وريثة معسكراته وأسلحته، وليصبح خادما لها ياتمر بامرهما وهو ذليل. وبعد أن كان قادة الحشد الشعبي وأفراده يتوعدونه، كلاما فقط تلميحا أو تصريحاً، أصبح لهم ما أرادوا أخيراً، وصاروا سادة الدولة العراقية، جيشاً وشعباً وحكومة ورياسات ثلاثاً، وبالقانون.

غداً أو بعد غد لن يمنح الحشد الشعبي وزارة الدفاع لأحد من خارجه، وسيصبح أحد قادة الميليشيات وزير دفاع، وآخر وزير داخلية، وثالث مدير مخابرات، ورابع مدير أمن، وسلام على دولة كان اسمها العراق

فقد أقر برلمان الحشد الشعبي قانون انتخابات مجالس المحافظات الجديد، في 22 يوليو الماضي مضيفاً إليه تعديلاً مهماً وخطيراً يسمح لميليشيا بدر وحزب الله العراقي وعصائب أهل الحق وسرايا السلام والنجباء وسرايا الجهاد

والبناء وسرايا الخرساني وكتائب التيار الرسالي بالتصويت الخاص، كباقي الأجهزة الأمنية. وهذا يعني أن هذه الميليشيات سوف تتسلم المفاصل الإدارية والتنفيذية في العراق، مهدية لتصبح الحرس الثوري العراقي، أو الفرع الثاني من الحرس الثوري في إيران.

وغداً أو بعد غد لن يمنح الحشد الشعبي وزارة الدفاع لأحد من خارجه، وسيصبح أحد قادة ميليشياته وزير دفاع، وآخر وزير داخلية، وثالث مدير مخابرات، ورابع مدير أمن، وسلام على دولة كان اسمها العراق.

وهنا ينتهي الجزء الأول من هذه المقالة، أما في مستهل جزئها الثاني فانتساع، هل يمكن لأهلنا في العراق أن ياتمنوا ميليشيات الحشد الشعبي، وأن يستعضوا بها عن جيشهم الوطني لحمايتهم وحماية حدود وطنهم وسيادته وكرامته؛ أشك في ذلك، وللأسباب التالية.

فمنذ أن اقام الخميني جمهوريته الإسلامية المجاهدة وهو، ومعه ملايين من مقلديه ومناصريه، يهتفون "الموت لأميركا"، وهي بعيدة، ويؤكدون بلا تردد أن أوامر محو إسرائيل قريب، وأنها تحت مرمى بنادق حسن نصرالله وصواريخه ومجاهديه.

ولكنهم، حين جاءهم أميركا إلى عقر دارهم، ببوارجها وصواريخها وعقوباتها الخائفة، لم ينتهزوا الفرصة، ولم يتفوضوا عليها، ليتحقق وعدهم، وليجعلوا شعارهم "الموت لأميركا" حقيقة.



الصور في إيران ذاتها وفي العراق وسوريا ولبنان واليمن. ولكنهم أمام تنتهايو حماماً بلا أجنحة، ونواب بلا أنياب، والجبان الخائف الرعيد لن يحمي شعباً، ولن يذود عن وطن، اليس كذلك؟

إن، المجاهدين في الحرس الثوري العراقي المسمن بالحشد الشعبي، وفي حزب حسن نصرالله، وفي الحرس الثوري الإيراني، وقاسم سليمان، والولي الفقيه، بشحمه ولحمه، أسود هواصر فقط على المواطن البسيط الفقير

ثم حين بدأت صواريخ بنيامين تنتهايو تتساقط يوماً على مرابض مجاهديهم في سوريا ولبنان، وأخيراً في العراق، بلعوا ألسنتهم، ودفنوا وعوهم بمحو إسرائيل، وهم صاغرون، فالمدعو أبو مهدي المهندس، نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، أعلن أن "أربع طائرات مسيرة إسرائيلية تسلمت إلى البلاد عبر أجواء أذربيجان، ونفذت هذه الهجمات، طبقاً للمعلومات الدقيقة المتوفرة لدى الحشد".

وقبله ويعده قادة عسكريين ومدنيون إيرانيون وعراقيون ولبنانيون أعلنوا، تصريحاً أو تلميحاً، أن إسرائيل هي المسؤولة عن تفجيرات صلاح الدين في العراق، وعن تلك التي سبقتها في سوريا ولبنان.

ولم تنتظر طويلاً لتتناكد مسؤولة إسرائيل. فقد سارع تنتهايو، إلى الاعتراف، وبكل غرور وعنجهية، بمسؤولية حكومته عنها كلها، وعمما سوف يستجد منها في قادم الأيام. فعندما سئل، خلال مقابلة مع القناة التاسعة بالتلفزيون الإسرائيلي، عما إذا كانت القوات الإسرائيلية "تتصرف في المنطقة باكملها، بما في ذلك العراق، ضد التهديد الإيراني"، قال "بالطبع، لقد منحت قوات الأمن حرية التصريح والتعليمات للقيام بما هو ضروري لإحباط الخطط الإيرانية".

واتهم إيران بـ"محاولة إنشاء قواعد ضدنا في كل مكان، في إيران نفسها، وفي لبنان، وفي سوريا، وفي العراق، وفي اليمن"، "أنا لا أمتح إيران الحصانة في أي مكان".

## المرشحون للرئاسة التونسية وقضايا المغرب العربي: حضور بالغياب

الليبي بعد فشل غسان سلامة، وفي ملف البوليساريو عقب انكفاء الدبلوماسية الألمانية، هو قادر على اجترار مفهوم جديد وفاعل وناجع للحياة الإيجابي.

الأكثر من صلاحيات الرئيس كامن في صناعة الدبلوماسية، فإنه من حق الرأي العام أن يضع أكثر من نقطة استفهام، فإن يتحدث مرشح لمنصب الرئاسة

عن الدول الأخرى بغير لغة التخاطب بين الدول، وأن تتداخل لديه نوازع السياسي المؤلج أو الحقوقي المطلي، باستحقاقات الرئاسة وينقل المنصب، لهو مدعاة إلى الكثير من الحيرة والتوجس. وأن يلود آخر بمقولة الحيا، للتبرم من استحقاقات الدولة التونسية في حسن تدبير إقليمها، دون أن يفرد لفظ الحيا بوصف الإيجابي، لهو قرينة اضطراب في الرؤية والتصوير.

وعندما يصل مستوى ادعاء الحيا، إلى سقف النأي عن المسار الذي رسمه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي في الملفات الإقليمية وعلى رأسها ليبيا، حيث لم يذكر أحد، إلى حد كتابة هذه الأسطر، سعياً إلى المواصلة في مبادرة السبسي للتسوية السلمية في ليبيا، ناهيك عن طرح الخطوط الكبرى لمبادرة جديدة تحرك المياه الراكدة والأسنة في الجوار الشرقي لتونس.

عندما يصل مستوى المرشحين إلى هذا المستوى من "الحضور بالغياب" في الملفات الإقليمية المؤثرة على الوضع التونسي، فحينها لا بد من دق ناقوس الخطر، لا فقط لأن الموضوع الليبي مدار مكاسرة إقليمية ودولية كبرى، ستضعنا ضمن المفعول بهم إن لم تكن فاعلين ومؤثرين في المكان والزمان. المشهد الليبي يستحق أكثر من مجرد إعلان استقالة بعنوان "الحيا" بين الإخوة في ليبيا، والشهد المغربي ككل يستاهل دوراً تونسياً حقيقياً في كافة المسائل المانعة لأي تقارب مغربي وعلى رأسها معضلة الصحراء المغربية.

فلئن نجحت الدبلوماسية التونسية، برئاسة المنجي الحمادي، في إخراج مالي من مستنقع الحرب الأهلية الدامية عبر الوصول بالأطراف المتنازعة إلى تسوية سلمية، فهي قادرة بكثير من الجهد والرغبة والإصرار، على الانخراط في المشهد الليبي بشكل إيجابي وعلى ضخ الدماء في العلاقات الجزائرية المغربية. الحل الاقتصادي والسياسي والأمني لتونس، يبدأ من المغرب العربي وقد ينتهي إليه، فالسوق المغربية قادرة على توفير مجال لتبادل السلع والخبرات من شأنها استجلاب أكثر من حل تنتظر من المرشحين دفعا بالدبلوماسية التونسية إلى مكان الأمن القومي الوطني، فالانتصار للوساطة الأممية التونسية في الملف

أمين بن مسعود  
كاتب وحل سياسي تونسي

لا يبدو أن من بين المرشحين للانتخابات الرئاسية، من يمتلك تصوراً واضحاً للدبلوماسية التونسية ولدور تونس الإقليمي والوطني، بعيداً عن العناوين العامة أو الخطاب المعتاد عن التقاليد البورقيلية في العلاقات الدولية.

ويمتأ عن مقولة الحيا، التي باتت ضمن الخطاب الانتخابي للمرشحين عبارة عن قميص عثمان يرفع كلما استنصر المرشحون قلة الحيلة حيال المسائل الإقليمية المطروحة على الرئاسة التونسية، فإن استقراء لطبيعة العلاقات الدولية ولأمن القومي الخارجي ولعناصر البحث عن البدائل الاقتصادية لدى هؤلاء المرشحين، يوصلنا إلى نتيجة شبه صفرية.

هناك معاداة سياسية ودبلوماسية، قوامها أن الرؤساء الناجحين دبلوماسياً هم أساساً القادمون من وزارة الخارجية، هكذا أثبتت التجربة مع الرئيس الجزائري السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وأمير دولة الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح، وأخيراً الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، ذلك أن التجربة تمنح أصحابها إمكانية قراءة جيدة في فرص لعب الأدوار الإقليمية والدولية على أسس السيادة والمصالح والغزوات سواء كانت طبيعية أم ناعمة رمزية.

والحقيقة، أنه لا يوجد من بين هؤلاء المرشحين لقصر قرطاج، من نبأ وزارة الخارجية، أو عمل ضمن السفارات الكبرى والمؤثرة للدولة التونسية في الخارج، الأمر الذي قد يفسر الانقراض على زوايا الأمن والدفاع لدى البعض، واختزالها في البعد الاقتصادي لدى البعض الآخر.

ولئن سلمنا بقيمة الملف الأمني في العلاقات الخارجية، وجدوى المبادلات الاقتصادية بين العواصم، فإن المحرك الأساسي للتعاون الاستخباراتي والأمني والمحفز الصلب للاستثمار والتبادل التجاري كامن في قدرة الفاعل السياسي على تحويل بلاده من فضاء الهامش إلى المركز، والتسويق لها ضمن الفرص الاستثمارية الكبرى واستحداث البدائل لها، والأهم من كل ما مضى استباق الزمن الجيوستراتيجي.

وطالما أن الوضع على ما هو عليه من التواضع النسبي في التجارب والإمكانيات في مجال الدبلوماسية لدى غالبية المتنافسين، وطالما أيضاً أن الجزء

## العلاقات السعودية الإماراتية غير قابلة للكسر

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

”وإزاء ذلك فإن حكومتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وانطلاقاً من مسؤوليتنا في تحالف دعم الشرعية في اليمن لإنقاذ اليمن

وشعبه من انقلاب الميليشيا الحوثية المدعومة من إيران، تؤكّدان على استمرار كافة جهودهما السياسية والعسكرية والإغاثية والتنمية بمشاركة دول التحالف التي نهضت لنصرة الشعب اليمني، معربتين "عن رفضهما واستنكارهما للاتهامات وحملات التشويه التي تستهدف دولة الإمارات العربية المتحدة على خلفية تلك الأحداث، مذكرتين الجميع بالتضحيات التي قدمتها قوات التحالف على أرض اليمن بدافع من الروابط الأخوية الصادقة وصلة الجوار والحفاظ على أمن المنطقة ورخاء شعوبها ومصيرهم المشترك".

إلى هنا، يبدو الأمر واضحاً، ولا يحتمل أي لبس، وكل من يتابع المشهد، خاصة من خارجه، يدرك أن العلاقات السعودية الإماراتية أكبر بكثير مما يعتقد المستمعون من عمقها، فهي علاقات إستراتيجية ومصيرية وتنتظر إلى المستقبل، ربما إلى ما بعد عقود من الآن، بالتفكير الجدي في مستقبل الأجيال القادمة، إلى جانب اهتمامها بمستجدات الراهن، وانصابتها على مواجهة مخاطر وتهديدات جديدة لا تستهدف البلدين فحسب، وإنما المنطقة العربية بشكل عام، لعل من أبرزها الأطماع الإقليمية ذات المناحي العنصرية المعادية للعرب، واتساع عنق الميليشيات الطائفية، ومؤامرات الإسلام السياسي بمختلف تياراته، إلى جانب رهانات التنمية والإنتاج والإكتفاء

يبقى أن محاولات بث الإشاعات الماوية، ليست حالة عفوية أو معزولة، وإنما تقف وراءها جهات يعرفها القاصي والداني، تمولها دول وجهات حكومية مكشوفة للعيان، وتتحرك من داخل تلك الدول أو من دول أخرى يبدو أنها غير متمسكة بأواصر الأخوة ولا باتفاقيات العمل المشترك، أو غير مدركة لطبيعة العلاقات السعودية الإماراتية التي هي اليوم أقرب إلى اتحاد غير معلن في مختلف مجالات العمل، وخاصة من حيث الرؤية الإستراتيجية التي بدأت نتائجها الإيجابية تظهر في البلدين وفي المنطقة عموماً.

على أحسن ما يرام وفي أفضل حالاتها، هذا ما يمكن استخلاصه من المواقف الصادرة عن مسؤولي الدولتين رغم محاولات بعض الأطراف المعادية الإيحاء بغير ذلك، خصوصاً في ظل تجنيد أخصائين واقعيين واقتراضيين، وصرف الملايين من الدولارات عليهم، فقط من أجل التشكيك في صلابته ومثابته وصدقية وإستراتيجية تلك العلاقات.

خلال زيارة أديتها إلى المملكة العربية السعودية للمشاركة في مهرجان ثقافي، وهو مهرجان سوق عكاظ بالطائف، أدركت مدى اعتزاز المزاج الشعبي السعودي العام بالعلاقات مع دولة الإمارات، وفي ذلك ما يؤكد أن التعاون والتكامل والتضامن والتحالف ليست سياسات مسقطه من قيادتي البلدين، ولكنها حقيقة بغرضها التاريخ والجغرافيا والمصير المشترك والقراءة الموضوعية للواقع الإقليمي والدولي، وفوق كل ذلك المزاج الشعبي الذي يشعرك بدفء العاطفة المشتركة بين أبناء البلدين، وهو ما كان عبر عنه الأمير خالد الفيصل، مستشار الملك سلمان بن عبدالعزيز، وأمير مكة، عندما قال إن السعودي إماراتي وإماراتي سعودي، وما بينهما عسى عن القطع.

حكومتا البلدين وجهتا خلال الأيام الأخيرة رسائل عدة، مفادها أن العلاقات بين البلدين غير قابلة للكسر، وأن الصائدين في المياه العكرة سيخسرون جميع رهاناتهم على الإساءة إليها.

أبرز تلك الرسائل ما ورد في البيان المشترك بين خارجيتي الدولتين، والذي كان واضحاً في الإشارة إلى "مجريات ومستجدات التطورات السياسية والعسكرية عقب الأحداث التي وقعت في عاصمة الجمهورية اليمنية المؤقتة، عدن، بتاريخ 6 ذو الحجة 1440 هجريا وما تلا ذلك من أحداث امتدت إلى محافظتي أبين وشبوة، في وقت رحبت فيه الحكومة اليمنية والأطراف التي نشب بينها النزاع بالوقف الفوري لإطلاق النار وقيامها بتسليم المقرات المدنية في عدن للحكومة الشرعية تحت إشراف قوات التحالف والترحيب بدعوة المملكة للحوار في جدة حيث



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهونيمدراء التحرير  
مختار الدبالي  
كرم نعمة  
حذام خريفمدير النشر  
علي قاسمالمدير الفني  
سعيدة العيقوبيتصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.ukwww.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk